ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أسئلة حقيقية ومغالطات

إيهاب زكي

الذين يفْرطون في الامتثال للفقاعة»الإسرائيلية» الكبرى، ويرونها مطلقة القدرة وصنو القدر، وغير المقتنعين بموتها يوم السابع من أكتوبر، سؤالٌ واحدٌ قد يجردهم من سيوف أوهامهم الوقحة، وهو كم من الأيام تستطيع»إسرائيل» الصمود والبقاء دون الدعم الأمريكي والغربي؟ دون جسور الإمداد اليومية العسكرية والسياسية والمالية والقانونية.

وإذا كان هذا السؤال افتراضيًا، وقد يُعتبر مخرجًا ملائمًا للمتهربين من وقائع الأشياء وحقائق الأمور، هناك الكثير من الأسئلة الواقعية والحاضرة، ولا تزال الوقائع ماثلة أمامنا جميعًا، ومن أمثلة تلك الأسئلة، هل مطلق القدرة المنتصر متى أراد، يقوم بإقالة كل أركان حربه، وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية؟ بل إنّ هذا يدخل في قاعدة»الهزيمة يتيمة وللنصر ألف أب»، وهؤلاء المقيلون والمقالون كلهم أيتامها.

وكذلك من أمثلة تلك الأسئلة، هل استطاع هذا الكيان مطلق القدرة إخضاع حركة حماس وفصائل غزة؟ وإجبارهم على التنازل والاستسلام، رغم بشاعة جرائمه ورغم ترسانته العسكرية التي لا تنضب، مقابل مجتمع أعزل إلّا من بعض فصائل تمتلك ما تيسّر من أسلحةٍ تكاد تكون أسلحةً فردية، وهل استطاع تحرير أسراه بالقوة العسكرية؟ وهل استطاع تدمير الأنفاق؟ وهل تحققت له أهدافه المعلنة من الحرب؟

وأسئلة أخرى عن مطلق القدرة صنو القدر، هل استطاع إعادة كل مستوطنيه إلى الشمال؟ رغم أنّ الحرب في لبنان توقفت، والتزم حزب اللّه باتفاق وقف النار والقرار الأممي ١٧٠١، فلا زالت نسبة عودة المستوطنين في حدودها الدنيا، وهل استطاع إقناع مستوطنيه بأنّ الجيش قادر على حمايتهم؟ والإجابة ما زالت بالنفي.

وأسئلة أخرى كذلك، من قبيل هل استطاع الكيان المؤقت إعادة تشغيل ميناء «إيلات»؟ بل هل استطاعت البحرية الأمريكية فتح طرق الملاحة أمام السفن «الإسرائيلية»؟ وهل استطاعت أمريكا أصلًا تأمين سفنها الحربية والمدنية في البحر الأحمر؟ وهل سيستطيعون ذلك مستقبلًا؟

ولكن، هناك نوعٌ من الأسئلة يثير قريحة أولئك الموحدين بألوهية صنو القدر، وتداعب مشاعرهم الجياشة تجاه أربابهم، من أمثلة هل دمرت»إسرائيل» غزة واغتالت كل قادة حماس عسكريًا وسياسيًا في الداخل والخارج؟ هل استطاعت تدمير جنوب لبنان واغتيال قادة الصف الأول لحزب اللّه؟ هل توغلت في الأراضي السورية واحتلت واعتقلت وقتلت؟ وهل تدمر في اليمن؟ أوليس قلب أمريكا في»إسرائيل» وعقل «إسرائيل» في البيت الأبيض؟

أولم يطبّع العرب جميعًا، منهم سرًا ومنهم المجاهر؟ ألا ترى أنّ العالم مجتمعًا يحابي «إسرائيل» ويعاملها باعتبارها فوق المساءلة، وأنّ القانون الدولي والمؤسسات الدولية في خدمتها، كأنّها أُسست لها حصرًا ولحمايتها؟

هناك أسئلة حقيقية، وإجاباتها حقيقة ماثلة، وهناك أسئلة هي مجرد مغالطات منطقية، لإثارة الشبهات والتشويش على الحقائق والوقائع، وتنطلق من تجييش العواطف واللعب على غريزة الخوف، وتستخدم الإيحاءات للتأثير في الوعي الجمعي، وإجباره على التخلي عن حريته وقيمته.

وبالعودة للسؤال الافتراضي الأول، إنّ «إسرائيل» ماتت يوم السابع من أكتوبر، بدليل أنّها لا تستطيع الصمود أيامًا معدودة بعيدًا عن أجهزة التنفس الأمريكية، وبالتالي فهذه حربٌ أمريكية من ألفها إلى يائها، وعليه فإنّ هذه الحرب لن تنتهي قريبًا، وهي جولةٌ في صراع ممتد مع الهيمنة الأمريكية، وهذا الصراع ليسَ بلا أثمان، ولكن الأثمان الثقيلة دول، إلّا لمن أراد أن يدفعها وحده فيستسلم.

قرار الرسوم الجمركية يهدّد عرش أميركا المالي

سارة عليان

وضعت رسوم ترامب الجمركية العالم على حافة الزلزال الاقتصادي، معالم حرب نووية اقتصادية بدأت بالظهور على نحو غير مسبوق، كل طرف فيها يسابق الوقت في محاولة لمنع التصادم الاقتصادي المتوقّع، وخشيةً من عواقب لا تحمد عقباها.

زفّ الرئيس الأميركي قرار الرسوم الجمركية للعالم ظنًا منه أنه وضع الاقتصاد الأميركي بذلك على سكة الخلاص والنهوض، إلا أنّ المؤشرات التي باتت تتراكم أمام أعين العالم والمحلّلين الاقتصاديين، لا يبدو أنها تحت انفراجاتٍ في طياتها.

أولى المؤشرات وأسرعها تحوّلًا كانت على الصعيد المالي، حيث دوّت قنبلة الرسوم الجمركية في مسرح البورصات والأسواق المالية العالمية ليترتّب عنها تداعيات كارثية، كان السوق المالي الأميركي، بأهم شركاته، أبرز المتضررين منها.

الخبير والباحث الاقتصادي والمالي الدكتور حسن مقلّد أوضح في هذا السياق أن الاجراءات التي اتخذها الرئيس الأميركي كانت في أساسها عبارة عن رد فعل على واقع، شخّصه الرئيس المنتخب في برنامجه الانتخابي، على أنه واقع مالي واقتصادي صعب جدًا، حيث وتيرة تنامي العجز ونسبة الدين من الناتج المحلي، هي أعلى من أي معيار ممكن، يضاف لذلك أن اقتصاديين كثرًا تحدثوا وفقًا للمؤشرات الاقتصادية والمالية، عن أن نهاية العام ٢٠٢٥ قد يكون عام انهيار مالي شبيه بما حدث عام ٢٠٠٨.

العملة الخضراء لم تعد «آمنة"

أبرز الانعكاسات كانت على صعيد الدولار، حيث يشير الدكتور مقلّد في هذا الإطار، إلى أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس ترامب تصب أولًا في محاولة منه لتوزيع الخسائر المحتملة على أكبر عدد ممكن من البلدان، وثانيًا في السعي لتأجيل هذه الأزمة وتفادي حصولها، وهذا الأمر يعد بالطبع في غاية الصعوبة، وفي ظل هذا الواقع المضّطرب، فمن الطبيعي أن تكون مكانة الدولار العالمية «مهزوزة".

وفقًا للخبير الاقتصادي، في النظام المالي والتجاري العالمي، يعدّ الدولار مرجعية تسعير لمعظم عمليات التبادل التجارية العالمية، وتتحكم الولايات المتحدة الأميركية بنظام سويفت (Swift) وهو نظام تواصل مالي عالمي يُستخدم لتبادل المعلومات المالية بين المؤسسات المالية والبنوك في جميع أنحاء العالم. إن أي تعديل لهذين البندين أو تغير فيهما نتيجة القرارات المتخذة، سيؤدي حكمًا إلى انخفاض قيمة الدولار، لأن هذا الأخير لم يعد اليوم يمتلك القوة الاقتصادية ولا حتى القوة العسكرية التي كان يمتلكها سابقًا، في حقبة انهيار الاتحاد السوفياتي لحين دخوله إلى العراق.

في السياق عينه، إن هذه الرسوم والحرب التجارية القائمة، تدفع الكثير من الدول للتخلي عن مرجعية التسعير بالدولار والبحث عن تحويلات بعملات أخرى، لأن الولايات المتحدة الأميركية بقرارها هذا تكون قد أخلّت بالمبدأ الاساسي لقانون التجارة، حيث كانت تكرّس سابقًا عدم جواز فرض رسوم جمركية وضرائب تحدّ من انسياب البضائع، وساهمت في خلق مناطق تجارة حرة ومنظمة التجارة العالمية، لذا فمن الطبيعي أن يكون لهذه الإجراءات اليوم- والتي قال الرئيس الفرنسي ماكرون عن تجميدها لمدة تسعين يومًا، إنها لن تغير شيئًا لأنها عملية غير مستقرة وغير آمنة- تأثير كبير جدًا على مكانة الدولار العالمية.

الباحث الاقتصادي يضيف أيضًا، أنه من الطبيعي أن حجم ووزن الولايات المتحدة الأميركية في العالم مهتز، خاصةً أنها وحلفاءها السبعة اللصيقين، باتوا يشكلون نحو ٢٨٪ من حجم الناتج الاجمالي العالمي بعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية وحدها تتجاوز الـ ٤٠٪، بينما مجموعة «البريكس» باتت تشكل ما نسبته ٣٦٪ حاليًا من هذا الناتج، وبالطبع، فإن هذا التغير «المكاني» إضافة إلى الهزّة الاقتصادية التي تسببت بها بضربها كل المعايير والقوانين المالية والاقتصادية، وضرب اقتصاد حلفائها قبل أي قوى أخرى، سيكون له تداعيات كبيرة جدًا على مكانة الدولار كعملة «آمنة « في العالم.

احتياطي الذهب لا يسد عجزًا

من العملة الخضراء إلى المعدن النفيس، الذهب الذي يشكل الملجأ الآمن للدول والأفراد في حالات الهزات الاقتصادية والحروب، يوضح الدكتور مقلّد هنا أن تغيّر أسعار الذهب عالميًا ناتج عن عوامل مرتبطة بالآثار النفسية العامة لدى المستهلكين التي تسببت بها خطوات ترامب وحالة الاهتزاز والا ثقة الموجودة في العالم، وفيما يتعلق باحتياطي الذهب الأميركي، فإنه وفي ظل عدم وجود تغطية «ذهبية» للعملة، فإن هذا الاحتياطي يبقى وسيلة اكتناز لديهم، كما أن قيمة هذا الاحتياطي فعليًا لا تغطّي شيئًا من قيمة العجز الموجود في مستوى الدخل.

عواقب تراجع النفط الكارثية

لسوق النفط أيضًا نصيبٌ من التداعيات، حيث رأى الخبير الاقتصادي أن قرارات ترامب الجمركية تسبّبت فعليًا بانخفاض أسعار النفط على عكس ما هو متوقع. هذا الانخفاض يفسّر في سياق الخسارات التي تكبدتها الشركات الأميركية الكبرى مؤخرًا على صعيد قيمتها السوقية، أبرزها شركة " Apple" التي خسرت في اليوم الأول لإعلان القرار، ٦٤٠ مليار دولار من قيمتها، وشركة "Nike" التي فقدت أيضًا ١٢٪ من قيمتها السوقية.

هذه الخسائر تعني، أن هذه الشركات العملاقة لن تصل مجددًا لرقم المبيعات الأعلى الذي بلغته سابقًا، وبالتالي ستقلّص كثيرًا من مستوى الإنتاج لديها، ما يتسبّب بتخفيض استهلاك النفط، يضاف لذلك الركود المتوقع في الاقتصاد العالمي، والذي سيؤدي بدوره لتراجع نسب استهلاك النفط، أي انخفاض الطلب في الوقت الذي يرتفع فيه العرض، فمن البديهي حينها التسبب باختلالات في أسعاره، وهذا من غير الوارد أن يُعالج بسرعة، وإن كان القرار مجمدًا لـ ٩٠ يومًا، إلا أن تأثيراته الضخمة برزت من اللحظات الأولى على كل المؤشرات والدول ونتائج الأعمال.

يضاف في هذا المجال، ما أقدمت عليه الصين مؤخرًا من الامتناع عن الالتزام بمشتريات شركة "Boeing" من قطع غيار وطائرات، وما قد يسببه انعدام الطلب الصيني من تداعيات سلبية جدًا على إنتاج الشركة، والجدير بالذكر أن أسواق الأسهم خسرت ما يقارب الـ ١١ تريليون دولار منذ قدوم ترامب إلى سدّة الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية.

العملات الرقمية تجتاح سوق الدولار

المؤشرات شملت أيضًا العملات الرقمية التي كان لها تأثيرها أيضًا، فرغم محاولات ترامب تحويل جزء من الاحتياطات الأميركية بالعملات الرقمية، تمامًا كما فعلت دول مجموعة «البريكس»، ومهما تأثرت العملات الرقمية بتداعيات الحرب الاقتصادية القائمة، فإنها ستستحوذ على جزء من سوق الدولار لأن ما فعله ترامب بقراراته مع الدول، سيقلّص الحجم السوقي لاستخدام الدولار، وبالتأكيد سيقلّص حجم الاكتناز من هذه العملة. وفي الوقت عينه، وهو وإن سعى لتخفيض قيمة الدولار ليسمح لنفسه بالتنافس أكثر، فإنه غير مدرك للنتائج السلبية لهذه الخطوة، خاصة مع اعتماد الولايات المتحدة الاميركية بشكل أساسي على الاستيراد مع عملة أكثر ضعفًا من العملات الأخرى، لتكون فاتورة الاستيراد بذلك أعلى بكثير.

«سحب السلاح» وخروقات العدو.. «القوات» تُغرّد مجددًا خارج سرب الدولة

فاطمة سلامة

لا يتكبّد المتابع للشأن السياسي عناء ليتوقّع الملف الأساسي لأجندة وزراء القوات اللبنانية في جلسة مجلس الوزراء المقبلة. قبيل أي جلسة للحكومة، يتفق هؤلاء على كلمة سرّ واحدة وطرح موحّد لإثارته داخل الجلسة. ليس مهمًا كل ما عداه، حتى ولو كانت الخروقات «الإسرائيلية» باتت بالآلاف. بالنسبة إليهم، يُشكّل «نزع سلاح المقاومة» حلمًا دفينًا كان مستحيلًا، وبات اليوم مادة للنقاش. يدخل وزراء معراب إلى قاعة مجلس الوزراء، واضعين «سحب السلاح» بندًا أول على أجندتهم الوزارية. يتحيّنون الفرصة المناسبة للحديث عن هذه المعزوفة. هم لا يناقشون واقع الخروقات «الإسرائيلية» ومسار تطبيق القرار ١٧٠١، بل يُصرون على مطالبة رئيس الجمهورية بجدول زمني. حماستهم للموضوع تدفعهم للمطالبة بتاريخ يحقّقون فيه حلمهم، ربما ليُحوّقوا اليوم والشهر لهذا الحدث الموعود في روزنامتهم الخاصة.

وعلى وقع «هدير» الطائرات المسيّرة التي انتهكت أجواء القصر الجمهوري الخميس، طالب وزراء القوات بجدول زمني لتسليم سلاح حزب اللّه ضمن مهلة ستة أشهر. لم يستح هؤلاء من «هدير» الطائرات المعادية، فيدفعهم خجلهم للتريث. لم يستح هؤلاء من الشرح المفصّل والواضح والواقعي الذي قدّمه قائد الجيش العماد رودولف هيكل لجهة الخروقات «الإسرائيلية». ذلك الشرح الذي قدّم فيه قائد الجيش عرضًا بالأرقام والخرائط والبيانات حول تطبيق القرار ١٧٠١، وتنصُّل الاحتلال من تطبيق القرار. وفق هيكل، ثمة ٢٩٤٠ خرقًا «إسرائيليًا»، ١٩٠ شهيدًا، و٤٨٥ جريحًا منذ دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ. حزب اللّه متعاون جدًا، قال قائد الجيش، ووحدها «إسرائيل» هي من تعرقل عمل الجيش ومهماته وتذهب بعيدًا في اعتداءاتها.

تحدّث قائد الجيش بلغة الواثق، عن تنفيذ الجيش مهمات وصلت إلى نسبة ٩٠ في المئة في جنوب الليطاني، لتبقى الـ١٠ في المئة متعذّرة عن التنفيذ جراء الخروقات «الإسرائيلية». كما أشير داخل الجلسة إلى إنجاز الجيش لأكثر من ٥٠٠٠ مهمة في جنوب الليطاني بالتعاون مع اليونيفيل ومن بينها ٢٥٠٠ بشكل منفرد. قدّم هيكل ملفه المُحكم في سياق متسلسل لا يدع مجالًا للالتباس، في عرض رسمي يعبّر عن رؤية الدولة والمؤسسة العسكرية لمسار الوضع في الجنوب وتطبيق القرار ١٧٠١.

كل ما سبق من عرض واقعي ومنطقي لم يُخجل وزراء القوات أو يُسكتهم لتأجيل طرحهم بعض الوقت بناء على المعطيات الدقيقة. ولأنّ الحقد على سلاح حزب اللّه أعمى، سارعوا بلا أي منطق أو حجج ومن خارج السياق إلى الإلحاح على جدول زمني. المطلوب برأيهم التعهد بأن سلاح حزب اللّه سيُنزع خلال مهلة أقصاها تشرين الأول المقبل، بغض النظر انسحبت «إسرائيل» من التلال الخمس أم لم تنسحب. بغض النظر نفّذت القرار ١٧٠١ أم وسّعت من خروقاتها وكثفتها، بغض النظر... وبغض النظر... وكأنهم بعيدون كل البعد عما يحصل من خروقات واعتداءات يومية. يصمون آذانهم، ويغمضون أعينهم عن ذلك، فلا نسمع إدانة واحدة للخروقات «الإسرائيلية» التي تزداد يومًا بعد يوم، بينما يتملقون ويلبسون ثوب السيادة المزّيفة، لتبدو الحمية والغيرة لأجندة الخارج في أقصى درجاتها لدى الحديث عن سلاح المقاومة الذي حمى وحرّر وأرسى معادلة ردع استمرّت لسنوات طويلة.

لكنّ منطق القوات العشوائي والشعبوي اصطدم في جلسة أمس بمنطق الدولة الذي عبّر عنه جليًا رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون وإلى جانبه قائد الجيش. طالب وزراء معراب بجدول زمني محاولين إحراج الرئيس عون ووضعه أمام ما يعتبرونه أمرًا واقعًا، لكنّ رئيس الجمهورية تخطّى الطرح القواتي وقفز عنه كأن شيئًا لم يُقَل، فبُهت من طرح، مع أنها ليست المرة الأولى. سبق وأن تكرّر المشهد، ففي جلسة سابقة، طالب وزير قواتي خلال جلسة عقدت في قصر بعبدا بدعوة رئيس الجمهورية مجلس الدفاع الأعلى للاجتماع لوضع جدول زمني لجمع السلاح، فتلقى في حينها جوابًا قويًا من رئيس الجمهورية الذي يقارب ملف السلاح بواقعية وحكمة، بعيدًا عن العراضات، قال له رئيس الجمهورية : أولًا أنا من يطالب بدعوة المجلس الأعلى للدفاع، وثانيًا؛ ظننت أنك ستطالب بدعوة المجلس الأعلى للدفاع لمناقشة الخروقات «الإسرائيلية» لا لسحب السلاح»، وفق بعض التسريبات.

إذًا، يُدير رئيس الجمهورية ومعه قائد الجيش الملف بواقعية وحكمة ومسؤولية وطنية بعيدًا عن سياسة التهور والعراضات والعشوائية والغوغائية والمزايدات الإعلامية والسياسية التي تحاول «القوات» إرساءها، لتغرّد مجددًا خارج سرب الدولة والمؤسسات، ليكون كل ما تنطق به بعيدًا عن الواقع والمنطق، وكل ما تطالب به وتسعى إليه سراب وأضغاث أحلام ليس إلا.

كاتب أميركي: «إسرائيل» تلعب بالنار إذا قرّرت تعطيل المفاوضات الأميركية - الإيرانية

قال الكاتب في موقع «ذا أميركان كونزيرفاتف» الإخباري الأميركي، أندرو داي، إنّ «هناك غالبية معتد بها من الشعب الأميركي لديها رأي غير إيجابي تجاه «إسرائيل»»، وفقًا لاستطلاع أجراه مركز أبحاث «بي إي دبليو" (PEW).

واعتبر الكاتب، في مقال، أنّ «ذلك يمثّل زيادة بنسبة ١١ في المئة مقارنة مع آذار/مارس ٢٠٢٢، ويبدو أنّ شعبية «إسرائيل» لدى الأميركيين ستتراجع أكثر حتى".

وأضاف: «بينما الجمهوريون هم أكثر ميلًا بكثير نحو دعم «إسرائيل»، فإنّ ذلك لا ينطبق على نصف الجمهوريين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٩ عامًا".

ونبّه إلى أنّ «هذه النسب تشكّل تحديًا مثيرًا للقلق لـ «إسرائيل»»، التي قال إنّها «محاطة بدول معادية، وتعتمد على أميركا من حيث الدعم العسكري والدبلوماسي»، وفق تعبيره.

وتابع الكاتب قوله: «يجدر بـ»إسرائيل» أنْ تحاول تغيير المشهد على صعيد التراجع الحاد في شعبيتها، إلّا أنّ معارضتها للدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران تحمل معها خطر تعزيز وتيرة هذا الاتجاه». كما حذّر من أنّه «في ما لو ذهب (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب إلى الحرب بدلًا من الصفقة مع إيران، فإنّ العديد من الأميركيين سيلقون باللوم على «إسرائيل» لجرّها الولايات المتحدة إلى نزاع جديد في الشرق الأوسط»، على حد تعبيره.

ولفت الانتباه إلى أنّ «الديمقراطيين قد يصبحون الحزب المعادي لـ»إسرائيل»، بينما ستكون مؤسسة الحزب «الجمهوري» مضطرة إلى تجنّب تنفير المحافظين وغيرهم من الجيل الجديد الذين لا يتشاركون تعاطف أجدادهم مع «الدولة اليهودية»، على حد وصفه.

وفيما ذكَر الكاتب أنّ «المحافظين بدؤوا يسأمون من نفوذ «إسرائيل» واللوبي «الإسرائيلي» في إدارة ترامب»، أشار إلى ما كشف عنه المؤلّف ثاديوس راسل من أنّ «شخصيات بارزة في معسكر «ماغا» الذي يقوده ترامب كانوا أيّدوا تغريدة له (لراسل) على منصّة «أكس» قال فيها إنّ «إسرائيل» ستكون الحجر الذي سيتحطم عليه «ماغا"».

وخلص الكاتب في مقاله إلى القول إنّ «الوقت يبدو مناسبًا الآن كي تعيد «إسرائيل» وداعموها الأميركيون تكتيكاتهم السياسية، وذلك يجب أنْ يبدأ بإدراك المخاطر السياسية الناجمة عن تعطيل أولوية جيوسياسية أساسية لرئيس أميركي قد ينقلب سريعًا على الأصدقاء والحلفاء الذين يتحدُّونه".

العهد